TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(15)/8
24 July 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التنفيذية الخامسة عشرة
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧

محضر إجمالي لوقائع مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخامسة عشرة

(٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧)

إعداد أمانة الأونكتاد*

البند ١: إقرار جدول الأعمال

أقر المجلس، بدون تعديل، جدول الأعمال المؤقت لدورته التنفيذية الخامسة عشرة الذي عـُمم في الوثيقة TD/B/EX(15)/1.

البند ٢: مسائل تتطلب إجراء من المجلس في إطار متابعة الدورة التاسعة للمؤتمر ناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقارير اللجان عن دوراتها الأولى

---

* تقوم الأمانة، إلى حين توزيع التقرير النهائي لمجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة (الذي سيصدر في الوثيقة TD/B/EX(15)/..)، بتعميم هذا المحضر الاجمالي للدورة التنفيذية الخامسة عشرة على الوفود وغيرها من المستفيدين للعلم. وسيتضمن التقرير النهائي موجزاً للبيانات التي أدلى بها بشأن شتى البنود.

'١' **تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى (٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و١٢-٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧)**

الإجراء

أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/44/5-TD/B/COM.1/6) وأيد الاستنتاجين المتفق عليهما الواردين في المرفق الأول من التقرير.

'٢' **تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى (١٨-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ و٧ شباط/فبراير ١٩٩٧)**

الإجراء

أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الأولى (TD/B/44/4-TD/B/COM.2/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفق الأول مع العلم بأن مسألة وضع اجتماع الخبراء المعني بقانون وسياسة المنافسة وفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وصلتهما باجتماعات الخبراء الأخرى للجنة ما زالا موضع مشاورات أخرى يُجريها رئيس المجلس.

المتحدثون

١- المكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
٢- البرازيل
٣- الصين
٤- هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٥- المغرب (باسم المجموعة الافريقية)
٦- باكستان

'٣' **تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى (٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)**

الإجراء

أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن أعمال دورتها الأولى (TD/B/44/2-TD/B/COM.3/4) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في المرفقين الأول والثاني من التقرير.

'٤' مناقشة عن سير عمل الآلية الحكومية الدولية الجديدة للأونكتاد، لا سيما اللجان واجتماعات الخبراء، منذ الأونكتاد التاسع

المتحدثون

١- الأمين العام للأونكتاد
٢- فرنسا (رئيسة اللجنة ١)
٣- كوستاريكا (رئيسة اللجنة ٣)
٤- سويسرا
٥- هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٦- النرويج
٧- المغرب (باسم المجموعة الأفريقية)
٨- جنوب أفريقيا
٩- تركيا

(ب) تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها التاسعة والعشرين (١٦-١٧ كانون الثاني/يناير و٢١-٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧)

المتحدثون بشأن البند ٢(ب)

١- النرويج (رئيسة الفرقة العاملة)
٢- نائب الأمين العام للأونكتاد
٣- المكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
٤- هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٥- الولايات المتحدة الأمريكية
٦- نائب الأمين العام للأونكتاد (الرد)

الإجراء المُتخذ بشأن البند ٢(ب)

أحاط المجلس علماً بنتائج الدورة التاسعة والعشرين للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية، التي تناولت أساساً الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩[1].

(ج) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

المتحدثون بشأن البند ٢(ج)

١- الأمين العام للأونكتاد
٢- هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٣- اثيوبيا
٤- مدغشقر
٥- تركيا
٦- البرازيل
٧- الأمين العام للأونكتاد (الرد)

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٢(ج)

أحاط المجلس علماً بالبيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد وبالتعليقات التي قدمتها الوفود[٢].

(د) تقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المـُتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا

المتحدثون بشأن البند ٢(د)

١- منسق الأونكتاد لأفريقيا
٢- المغرب (باسم المجموعة الأفريقية)
٣- منسق الأونكتاد (الرد)

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٢(د)

أحاط المجلس علماً "بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن تنفيذ المقترحات الواردة في استنتاجات المجلس المـُتفق عليها ٤٣٦(د-٤٣): التنمية في أفريقيا" (TD/B/EX(15)/2) وبالتعليقات التي قدمها المتحدث باسم المجموعة الأفريقية.

البند ٣: مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(أ) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية عن دورته الثلاثين (٢١-٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

المتحدثان بشأن البند ٣(أ)

١- المغرب (رئيس الفريق الاستشاري)
٢- سنغافورة (باسم المجموعة الآسيوية والصين).

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٣(أ)

أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الثلاثين (ITC/AG(XXX)/164) كما عـُمم على المجلس بغلاف مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(15)/4).

(ب) تقريـــر فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيـــازات والرهـــون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (٢-٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٣(ب)

أحاط المجلس علماً بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك بين الأونكتاد والمنظمة البحرية الدولية المعني بالامتيازات والرهون البحرية والمواضيع المتصلة بها عن دورته التاسعة (TD/B/IGE.1/4) وأيد التوصية الواردة فيه بتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دبلوماسي للنظر في وضع واعتماد اتفاقية بشأن حجز السفن البحرية.

ورداً على سؤال طرحه ممثل اليابان بشأن موعد انعقاد المؤتمر الدبلوماسي المقترح، صرّح ممثل أمانة الأونكتاد بأن توصية فريق الخبراء الحكومي الدولي المشترك ومقررات مجلس التجارة والتنمية ومجلس المنظمة البحرية الدولية ستـُعرض أولاً على الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويمكن بعد موافقة الجمعية العامة عليها عقد مؤتمر دبلوماسي خلال عام ١٩٩٨.

البند ٤: المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٤

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

أحاط المجلس علماً بأنه لم ترد طلبات جديدة من منظمات حكومية دولية.

(ب) تسمية منظمتين غير حكوميتين لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

وافق المجلس على طلبين قدمتهما منظمتان غير حكوميتين وقرر، وفقاً لتوصية الأمين العام للأونكتاد وللمكتب، تسميتهما وتصنيفهما لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي ووفقاً للفقرة ١٢(ب) من مقرر المجلس ٤٣(د-٧) على النحو التالي:

الفئة الخاصة: المجموعة الدولية لرابطات الحماية والتعويض (TD/B/EX(15)/R.1/Add.1) للمشاركة في أعمال لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية؛ والرابطة الدولية لتطوير الكروم (TD/B/EX(15)/R.1/Add.2) للمشاركة في أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية. ورُفعت الآن القيود التي كانت قد فـُرضت على توزيع هاتين الوثيقتين.

ووافق المجلس أيضاً على التصنيف المنقـَّح للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الداخل في الفئة الخاصة، كما ورد في المرفق الثاني للوثيقة TD/B/EX(15)/3، مما يجعلها تتمشى مع الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد التي تم وضعها بعد انعقاد مؤتمر ميدراند.

وأحاط المجلس علماً بأن أمانة الأونكتاد قامت، في ضوء اعتماد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ بشأن العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بإعداد تنقيح لترتيبات مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/EX(15)/3 وCorr.1. وقرر المجلس أن يـُرجئ اتخاذ مقرره بشأن هذه المسألة إلى حين انعقاد الدورة التنفيذية التاسعة عشرة للمجلس.

وبعد أن استمع المجلس إلى البيان الذي أدلى به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد في معرض تقديمه للمذكرة التي أعدتها الأمانة[٣]، وتمشياً مع التوصيات التي قدمها المجلس في اجتماعه المعقود في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحاط المجلس علماً بمذكرة الأمانة المعنونة "المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد" (TD/B/EX(15)/3 وCorr.1) وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تقدم إلى المجلس في دورته التنفيذية التاسعة عشرة تقريراً عن تنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وأحاط المجلس علماً أيضاً بأن الأمين العام قام، وفقاً لأحكام الفرعين الثالث والرابع من مقرر المجلس ٤٣(د-٧)، وبعد التشاور مع الحكومات المعنية (جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والهند)، بإدراج المنظمات الوطنية غير الحكومية الثلاث التالية في سجل المنظمات الوطنية غير الحكومية: مركز السياسات المتعلقة بالأرض والزراعة، ومؤسسة القانون البيئي الدولي والتنمية، وجمعية وحدة وثقة المستهلكين. وعُرضت على المجلس المعلومات الأساسية المتعلقة بهذه المنظمات في الوثائق TD/B/EX(15)/L.1 وL.2 وL.3.

وأحاط المجس علماً أيضاً بالتغييرين التاليين في اسمي منظمتين تتمتعان بمركز لدى الأونكتاد هما: اتحاد صناعات الحبال والجدائل الأوروبية الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الرابعة والعشرين وأصبح يسمى الآن اتحاد صناعات الحبال والجدائل والشباك الأوروبية الذي يحتفظ باسمه المختصر EUROCORD؛ والمعهد العالمي للتبادل الالكتروني للبيانات الذي كان المجلس قد منحه مركزاً في الفئة الخاصة في الجزء الأول من دورته الأربعين وأصبح يسمى الآن المعهد العالمي للتجارة الالكترونية.

البند ٥: مسائل أخرى

(أ) اعتماد استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني

الإجراء المُتخذ بشأن البند ٥(أ)

قرر المجلس، بناء على الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في مشاورات غير رسمية، أن يعتمد نص استراتيجية الأونكتاد للتعاون التقني الوارد في الجزء ألف من الوثيقة TD/B/EX(14)/3[٤].

المتحدثون بشأن البند ٥(أ)

١- المكسيك (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
٢- سويسرا
٣- هولندا (باسم الاتحاد الأوروبي)
٤- اليابان
٥- النرويج
٦- رئيس، الشؤون المشتركة بين المنظمات والتعاون التقني (الردود)
٧- سويسرا (نقطة محددة)

(ب) سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٥(ب)

في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية التي أجراها الرئيس بشأن هذا الموضوع، قرر المجلس، وفقاً للفقرة ١٠٧(أ) من وثيقة ميدراند الختامية، يمحص بدقة سياسة الأونكتاد في مجال المنشورات في دورته التنفيذية السادسة عشرة، بعد إجراء مشاورات مسبقة.

(ج) تسمية رئيس ومكتب الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

الإجراء المـُتخذ بشأن البند ٥(ج)

وفقاً للترشيح الذي قدمه منسق المجموعة دال، سمى المجلس سعادة السيد غوشيه بترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) لتولي منصب رئيس المجلس في دورته الرابعة والأربعين.

وأحاط المجلس علماً بأن الرئيس تلقى ترشيحات ممثلي البلدان التالية لعضوية المكتب:

المقرر: تايلند

نواب الرئيس:[٥] البرازيل
أيرلندا
جمهورية إيران الاسلامية
جامايكا
هولندا
النرويج
الاتحاد الروسي
الولايات المتحدة الأمريكية

وأعلن الرئيس أنه أحيط علماً بترشيح فرنسا لمنصب رئيس اللجنة الأولى للدورة.

(د) كتاب وارد من المملكة المتحدة

استرعى الرئيس الانتباه إلى الكتاب الذي عـُمم بناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن مسألة المسؤولية الدولية عن هونغ كونغ (TD/B/EX(15)/7).

(هـ) الندوة الاقليمية لأفريقيا - ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الانمائي

قام ممثل المغرب عند تقديم تقرير عن الندوة الاقليمية التي عـُقدت في فاس بالمغرب في ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتلاوة "الرسالة" التي اعتمدها المشاركون في الندوة وطلب أن تـُدرج الرسالة بالكامل في التقرير الختامي للمجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة(٦).

البند ٦: تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة

وفقاً لما جرى عليه العمل في الماضي، أذن المجلس للمقرر بأن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بإعداد تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخامسة عشرة(٧).

الحواشي

(١) وردت في الوثيقة TD/B/WP/L.77 الاستنتاجات المتفق عليها وموجز الرئيس اللذان اعتمدتهما الفرقة العاملة في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والعشرين المعقود في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وصدر بعد ذلك التقرير الكامل للفرقة العاملة عن دورتها التاسعة والعشرين في الوثيقة TD/B/EX(15)/6 TD/B/WP/101.

(٢) للاطلاع على البيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد بشأن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، انظر المرفق الأول.

(٣) للاطلاع على البيان الذي أدلى به المستشار القانوني الأقدم للأونكتاد بشأن هذه المسألة، انظر المرفق الثالث.

(٤) قـُدم النص أصلاً إلى المجلس في دورته التنفيذية الرابعة عشرة المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧.

(٥) لا يزال هناك منصبان شاغران.

(٦) للاطلاع على الرسالة الواردة من فاس، انظر المرفق الثاني.

(٧) سيـُعمـَّم التقرير النهائي في الوثيقة TD/B/EX(15)/9.

المرفقات

المرفق الأول

بيان من الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية

(البند ٢(ج) من جدول الأعمال)

١- إن اجتماع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، الذي يسعدني أن أقدم لكم اليوم تقريراً عن الأعمال التحضيرية لعقده، هو ثمرة الاقتراح الذي قدمته إلى الأونكتاد التاسع لدمج المجتمع المدني في عملنا. وكما تذكرون، فقد تمثل الهدف من مبادرتي في توفير آلية مؤسسية جديدة من شأنها أن تيسر مشاركة العناصر الأكثر نشاطاً في المجتمع المدني العالمي الناشئ في عمل الأونكتاد، لا سيما القطاع الخاص، ومراكز البحوث، والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. وبعد إجراء مناقشات مكثفة، وافق الأونكتاد التاسع على اختبار هذه الفكرة بعقد أول اجتماع مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وسأقوم بعقد هذا الاجتماع على مسؤوليتي الشخصية.

٢- وتذكر الفقرة ١١٩ من "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" أن المؤتمر "يحيط علماً مع التقدير بمبادرة الأمين العام الرامية إلى عقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في التنمية لإسداء المشورة له. وينبغي تمويل هذا الاجتماع من الموارد الخارجة عن الميزانية. والأمين العام مدعو إلى إطلاع الدورة العادية التالية للمجلس على الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع وإلى تقديم تقرير بعد ذلك عن النتائج التي يخلص إليها الاجتماع".

٣- وأدرج البند في جدول أعمال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية تحت عنوان "تقرير الأمين العام للأونكتاد عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية". وقرر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته ٨٨١ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في ضوء التقرير الشفهي الذي قدمه رئيس اللجنة الثانية للدورة وعقب موافقة مكتب المجلس، أن يرجئ النظر في البند ٧(أ) من جدول الأعمال إلى حين انعقاد الدورة العادية القادمة للمجلس.

٤- وقررت الدورة التنفيذية الرابعة عشرة للمجلس المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٧، عند موافقتها على جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس، وفي نفس الوقت على جدول أعمال مؤقت للدورة الرابعة والأربعين للمجلس، أن تدرج تقريري عن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية في جدول أعمال هذه الدورة التنفيذية للمجلس.

٥- وبعد إنقضاء عام تقريباً على انعقاد مؤتمر ميدراند، لم يعد الرأي القائل بأن مشاركة المجتمع المدني على نحو أوثق يجب أن يعتبر سمة مميزة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يمثل بدعة كما كان عليه الحال وقت أن قدمت اقتراحي في البداية. وإنه لمن دواعي سروري أن أرى أنه لا توجد

تقريباً منظمة دولية الآن، ليس داخل منظومة الأمم المتحدة فحسب بل وخارجها أيضاً، لا تبحث بنشاط عن سبل لإدماج المجتمع المدني. فما كان أمراً حديثاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بات يشكل شاغلاً مشتركاً للمنظمات الدولية الآن. وأكاد لا أحتاج إلى أن أذكركم بأن السيد كوفي عنان قد أكد، بصرف النظر عن اقتراحي، الأهمية التي يوليها لهذه المسألة في إطار خططه لإصلاح وإنعاش الأمم المتحدة.

٦- وهذا يمثل بالتالي تحدياً للأمم المتحدة ككل. وقد كان السؤال المتعلق بمعرفة الطريقة التي يمكن بها فتح المنظمة أمام دوائر جديدة، خاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، راودنا منذ فترة طويلة. والعبرة الرئيسية التي ينبغي لنا استخلاصها من النجاح المحدود الذي حققته الجهود التي بذلت في الماضي في هذا الصدد هي أن تعقد القضايا الواردة من الناحية القانونية والسياسية والعملية تجعل من المستحيل تطبيق حلول جاهزة ومعممة. فهذه عملية يجب أن تكون تدريجية ومدروسة بعناية. وعلى أساس هذه الخلفية، ينبغي اعتبار الاقتراحات التي قدمتها بشأن آليات إدماج المجتمع المدني في عمل الأونكتاد مساهمة متواضعة ولكنها واقعية في عملية إصلاح تدريجي بدأ للتو فقط. وكما يقول المثل الإيطالي، ففي التأني السلامة.

٧- وتمس الأسئلة المطروحة هنا جوهر الأمم المتحدة ذاتها بصفتها منظمة دولية. ولا تزال الردود على هذه الأسئلة في حاجة إلى أن تنضج، ربما في محفل الجمعية العامة وبمشاركة وثيقة من الأمين العام نفسه. وبوضع هذه الحجج في الاعتبار على سبيل الحيطة، قررنا أن نعدل اقتراحي الأول كي يراعي جميع الشواغل المفهومة للدول الأعضاء بشأن أثره المؤسسي، وتوصلنا إلى استنتاج آمل منكم جميعاً أن تشاركونا فيه.

٨- إن شراكاتنا مع المجتمع المدني ستستند إلى الخبرة العملية التي اكتسبناها من خلال المشاريع الملموسة القائمة بين الأونكتاد، والحكومات، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والتي حققت نتائج عملية في مجال التنمية. وهذا هو السبب في أن قررنا تسمية مبادرتنا "شركاء من أجل التنمية". ونعتزم إعداد اجتماع لشركاء التنمية في العام القادم وأود أن أشاطركم بعض الآراء المتعلقة بالطريقة التي ننوي بها القيام بذلك.

٩- إن كلمة "شراكة" تتردد الآن في الكثير من البيانات، ولكنها لا تزال تفتقر عموماً إلى محتوى ملموس. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نعطي عبارة "شركاء من أجل التنمية" محتوى عملياً. ولذلك سيكون هدفنا هو جعل اجتماع العام القادم ليس اجتماعاً حول الاعلانات أو الوثائق، وإنما يكون اجتماعاً للموافقة الملموسة على مشاريع الشراكة. وعليه، فإننا لا ننوي تخصيص دقيقة واحدة من اجتماعنا القادم للتفاوض المرهق على نص ختامي.

١٠- إن غرضنا هو إدماج النتائج التي سيسفر عنها اجتماع الشركاء من أجل التنمية في عملية الإعداد للأونكتاد العاشر. وسنكون بذلك قادرين على أن نقدم لكم أمثلة حقيقية لعمليات الشراكة التي يمكن تأسيسها بين الأونكتاد والمجتمع المدني، وطرائق تنفيذها عملياً ونتائجها. وستكون هذه على ما أعتقد قاعدة أسلم كثيراً لإجراء أية مناقشة عن طرق جعل هذه الشراكات وسيلة معيارية للعمل في الأونكتاد. وستشهد أيضاً على قدرة المنظمة على التركيز على مطالب شعوب البلدان النامية، وحشد العقول، والتكنولوجيا، والإرادة السياسية، والموارد لتلبيتها، ولم لا.

١١- وأتوقع أن يحقق اجتماع الشركاء من أجل التنمية نتائج من نوعين. أولاً، سيطلب إلى شركاء التنمية التفكير معاً في قضية التنمية. وينبغي لهم توفير إطار يمكّن القطاع الخاص، ومراكز البحوث، والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام من المساهمة في زيادة فهم بعض قضايا التنمية المرتبطة بالتجارة والاستثمار ووضع حلول تتعدى نتائجنا التقليدية.

١٢- وسيكون الشق الآخر من النتائج التي أتوقع أن يحققها اجتماع الشركاء من أجل التنمية هو شراكات عملية للعمل معاً من أجل التنمية. فهذه الشراكات ستدمج في عمل الأونكتاد الكفاءة والأفكار، مع أمل إدماج الموارد (ليست المادية فحسب، بل والبشرية أيضاً) من بعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تدفع قراراتها في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا التنمية الآن. وهذه موارد لم تستغلها حتى الآن المؤسسات الدولية العاملة من أجل التنمية. وفي الوقت الذي تجاهد فيه من أجل قلب الاتجاه المتناقص الراهن في الموارد التقليدية المخصصة للتنمية، أعتقد أنه لا يسعنا أن نواصل تجاهل الإمكانات الهائلة التي يتيحها القطاع الخاص للتنمية. فموارده، إلى جانب الإمكانات الإبداعية لجهات اخرى فاعلة في المجتمع المدني، ستساعدنا في استنباط وتنفيذ وسائل جديدة لتعزيز التنمية.

١٣- وسيكون موضوع اجتماع شركاء التنمية هو "الأسواق والتنمية". وقد اخترت هذا الموضوع لأنه يشمل جميع الرسائل والمسائل الأساسية في نهج الأونكتاد الجديد لمكافحة الفقر والاجحاف، وهو يؤكد بطبيعة الحال أننا نتعدى مساهمة الحكومات؛ إننا نتطلع إلى الحصول على مساهمة الناس الذين يشكلون الأسواق. إن اقتصاد السوق هو إطار التنمية اليوم، ولست في حاجة لأن أشرح جميع الأسباب التي جعلته يحتل بؤرة الاهتمام.

١٤- وفي إطار هذا الموضوع الجامع، سأقترح على شركاء التنمية مجموعتين واسعتين من الموضوعات سيطلق عليهما اسم "التفكير معاً من أجل التنمية" (سنطلب في إطارها إلى شركاء التنمية التفكير الجماعي في قضايا نشعر فيها بأن مستقبل التنمية يمكن أن يفيد من مساهمتهم الفكرية) و"العمل معاً من أجل التنمية" وتتضمن عدداً محدوداً من مشاريع الشراكة العملية، وذات التوجه العملي.

١٥- وسيتعلق عدد من الموضوعات التي سنقترحها في إطار "التفكير معاً من أجل التنمية" بفهم طريقة تعديل آليات السوق على الوجه الأمثل في استراتيجيات التنمية. وعلى سبيل المثال، سنتناول ما يلي:

(أ) العولمة والاجحاف والفقر. إن الخيارات التي تقوم بها الشركات في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا هي التي تعطي الاقتصاد العالمي شكله. وعلينا أن ننظر إلى هذه الظاهرة من زاوية الكفاءة، ولكن علينا أيضاً أن نفكر في مخاوف الشعوب من نتائج التغييرات وفي الطريقة التي يمكن أن نحدد بها معاً بعض الاجابات على القضايا الأخلاقية والإيكولوجية والاجتماعية المتصلة بالتجارة والاستثمار. كيف يمكن لدوائر الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والأونكتاد العمل معاً لوضع حوافز سوقية يكون لها معنى من الناحية الاجتماعية والعملية؟ إن لدينا آراء عديدة سندرسها مع شركائنا.

(ب) مجتمع يعي التنمية. يمكن للشركاء في مجالي الاتصال والتنمية النظر في دور وسائط الإعلام المسؤولة اجتماعياً في التنمية الاقتصادية. ما هي الطريقة التي يمكن بها لوسائط الإعلام، بل وحتى للدعاية، المساهمة في تهيئة بيئة عالمية داعمة للتنمية. ويمكن للشركاء النظر في طرق لتعزيز سبل حصول

البلدان النامية على المعلومات الاقتصادية كمدخل للتنمية العالمية الحقيقية، وبوجه خاص تقديم اقتراحات لمجالات تعاون جديدة بين وسائط الإعلام العالمية وشركات الاتصال والأونكتاد.

١٦- وفي إطار "العمل معاً من أجل التنمية"، سيتمثل هدفنا في تقديم عدد محدود من مشاريع الشراكة العملية النموذجية تضم مؤسسات القطاع الخاص والدوائر الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام. إننا نعتمد هنا في البناء على ما هو قائم بالفعل، أي أننا نبدأ من الخبرة الملموسة التي تراكمت في بعض المجالات المحددة. ونأمل من خلال مشاريع الشراكة هذه أن تتوافر موارد جديدة من أجل التنمية. وقد استخدمنا في اختيارنا لهذه المشاريع ثلاثة معايير هي: أولاً، يجب أن ترتبط ببرامج عمل تتمتع بأوسع تأييد سياسي فيما بين الدول الأعضاء؛ ثانياً، ينبغي أن تكون لدى الأونكتاد ميزة نسبية في تحليل القضايا المعنية؛ وثالثاً، ينبغي أن نكون قد لمسنا عند جهات خارجية فاعلة اهتماماً كافياً يكفل أن نتمكن عند تنفيذها من الاعتماد على شبكة من الخبرات الخارجية.

١٧- وسيتم تجميع مشاريع الشراكة المقترحة في إطار "العمل معاً من أجل التنمية" تحت "خيوط" مختلفة. وفيما يلي بعض الأمثلة، ولكنني ما زلت أنظر في ادخال إضافات وتعديلات قليلة:

(أ) **الأرباح والتنمية**: سيتضمن هذا الموضوع خيوطاً مثل:

- "التجارة والتنمية والتنوع الإحيائي" وسيتمثل هدفنا فيها في إنشاء شراكات بين المشاريع من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والحكومات والمنظمات غير الحكومية لدعم الأعمال التجارية في المجال الإحيائي وتعزيز صناعات الموارد الاحيائية، ومن ثم النهوض بقدرة البلدان النامية على الإفادة من زيادة المشاركة في سوق الموارد البيولوجية.

- "تمويل السلع وإدارة المخاطر" ويمكن أن يتم فيها تأسيس شراكات فيما بين رابطات المنتجين، والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية والحكومات لمعالجة هذا القيد الذي يواجهه عدد كبير من البلدان النامية عن طريق تزويد أسواق السلع الأساسية بأدوات جديدة في مجال الهندسة المالية.

(ب) **رأس المال الخاص للمصارف الصغيرة**. في إطار هذا البند، سيتصدى شركاء التنمية لعقبة رئيسية تعترض تنمية المشاريع في القطاع غير الرسمي وقطاع المشاريع المتناهية الصغر. وستكرر عمليات الشراكة النموذج الذي استحدثه الأونكتاد بالتعاون مع حكومة لكسمبرغ والمصرف الدولي في لكسمبرغ. وستُشرك المصارف الدولية ومدراء الأصول، ومؤسسات التمويل الصغير، والحكومات لتحسين شروط حصول مؤسسات التمويل الصغير على الموارد في الأسواق المالية الدولية. وسيتم ذلك بطرح أموال للاستثمار توجه موارد المستثمرين من القطاع الخاص (التي تحقق المعدل السوقي للعائد) إلى مصارف صغيرة ومنظمات غير محققة للربح تمول المشاريع المتناهية الصغر وغير الرسمية في البلدان النامية. والجديد في هذه الحالة بالذات بصدد المبادرات التي طبقها البنك الدولي ومؤسسات أخرى هو أن هذه المبادرة ستطبق للمرة الأولى مع مصرف خاص وستؤدي إلى استثمار لا يأتي من الأموال العامة.

(ج) **إنشاء شبكة عالمية من المؤسسات الأكاديمية للتدريب المتصل بالتجارة والاستثمار**. ستعزز مشاريع الشراكة التي سيتم تطبيقها في إطار هذا البند فعالية الجهود الوطنية والدولية في بناء القدرات البشرية في مجال التجارة والاستثمار الدوليين بإنشاء رابطات جديدة بين الأونكتاد وعدد من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث الرائدة في العالم. وستغطي هذه المشاريع قضايا تتصل بإعداد وتنفيذ برامج تدريبية ودورات منهجية تتعلق بموضوعات معينة مثل الدبلوماسية التجارية، والمفاوضات الاستثمارية، والتكنولوجيا، والكفاءة في التجارة، وما إلى ذلك، واستخدام وسيلة التعلم عن بعد لتنمية الموارد البشرية. وقد مررت في الأسبوع الماضي بتجربة شخصية مثيرة جداً للاهتمام في هذا الصدد عندما شاركت في مؤتمر نظمه بواسطة الفيديو والمعهد النقدي للدبلوماسية التجارية في كاليفورنيا، بالتعاون مع جامعة ولاية سان دييغو. وقد أتاح هذا المؤتمر الذي نظم بواسطة الفيديو للمتحدثين مناقشة قضايا الدبلوماسية التجارية بحضور ٣٠ ٠٠٠ شخص في عدة بلدان نامية. ومن المثير للدهشة قلة الموارد المتاحة للتدريب على المفاوضات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وهي قضية بالغة الأهمية للبلدان النامية. وإنني لمقتنع بأن الإمكانات التي خلقتها التكنولوجيات الجديدة لا حدود لها تقريباً، وننوي من خلال مشاريع الشراكة هذه استغلالها إلى أقصى حد ممكن.

(د) **التجارة الذكية: عمليات شراكة للتجارة الالكترونية**. ستعتمد هذه المجموعة من الشراكات على النجاح الذي حققته شبكة الأونكتاد العالمية للنقاط التجارية وسيكون هدفها هو تعزيز قدرة المشاريع في البلدان النامية، وبخاصة المشاريع من أقل البلدان نمواً، على المشاركة في السوق الإلكترونية العالمية الناشئة التي ستصبح بلا شك المصدر الرئيسي للقيمة والثروة في القرن القادم. وسيشمل ذلك عمليات شراكة لإنشاء "مجتمعات إئتمانية" لتعزيز التجارة الإلكترونية المأمونة، واتحادات تجمع بين مصالح الشركات الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات من أجل التجارة الإلكترونية.

(هـ) **متابعة مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار**. كما تذكرون، عقد مؤتمر وصل أفريقيا بالاستثمار جنباً إلى جنب مع الأونكتاد التاسع لتعزيز وتيسير التدفقات الاستثمارية الجديدة على البلدان الأفريقية. ويلزم متابعة نتائج هذا الاجتماع.

١٨- ويمكن ادخال بعض التعديلات على المعلومات المفصلة المتعلقة بالموضوعات التي سيناقشها اجتماع الشركاء من أجل التنمية، وقد يظل الأمر في حاجة إلى إضافة واحدة أو إثنتين، خاصة في ميدان تنمية المشاريع. وإنني منفتح بطبيعة الحال على أية تعليقات أو اقتراحات قد تود الوفود تقديمها إلى الأمانة من خلال الاتصالات الثنائية. وسيتاح لكم المزيد من التفاصيل بشأن الاجتماع، مثل برنامجه اليومي، وإشارة أولى إلى المشتركين، إلخ، في الجزء القادم الرفيع المستوى لمجلس التجارة والتنمية.

١٩- ومن المخطط عقد اجتماع الشركاء من أجل التنمية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وستكون مدته أربعة أيام عمل.

٢٠- وأبدت مدينة ليون بفرنسا اهتمامها بإستضافة هذا الاجتماع. وتحرز المحادثات الجارية بين الأمانة والسلطات المحلية تقدماً إيجابياً للغاية، ونتوقع أن نتمكن من التوصل إلى تفاهم مرض للطرفين في وقت قريب. ومدينة ليون على استعداد لإتاحة مرافقها الممتازة للمؤتمرات (المرافق التي استخدمت لعقد اجتماع مجموعة السبعة في عام ١٩٩٦) وبلديتها التاريخية.

٢١- وأود أيضاً أن أشكر علناً عمدة مدينة ليون، السيد ريمون بار، رئيس وزراء فرنسا الأسبق، على دعمه لهذه المبادرة. إن السيد بار الذي أسهم في جملة انجازات أخرى اسهاماً كبيراً في إشهار مؤتمرات دافوس دولياً، تلك المؤتمرات التي كانت الرئدة للجهود التي بذلت لجمع القطاع الخاص والحكومات معاً، قد أبدى استعداده الشخصي للإسهام في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

المرفق الثاني

الندوة الإقليمية لأفريقيا

ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي

رسالة من فاس

وجه المشاركون شكرهم إلى الأونكتاد وحكومة المغرب على تنظيم واستضافة "الندوة الإقليمية: أفريقيا. ترتيبات الاستثمار الدولي: البعد الإنمائي" في فاس في ١٩-٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وحضر الندوة ٥١ ممثلاً من ٢١ بلداً أفريقياً و١٧ مراقباً من منظمات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمعهد الاسلامي الأفريقي - الأمريكي واتحاد المغرب العربي، فضلاً عن حكومة النرويج والمفوضية الأوروبية. وأبدى المشاركون امتنانهم لحكومة النرويج والمفوضية الأوروبية وحكومة استراليا على الدعم المالي الذي قدمته لهذا الحدث.

ولاحظ المشاركون أن المناقشات الدولية المتعلقة بالاستثمار تزداد تركيزاً، كما انعكس في مداولات الندوة، وتوصلوا إلى أنه يجب أن تكون البلدان على استعداد للمشاركة فيها بفعالية للحفاظ على مصالحها والنهوض بها. وهذا يشمل ضرورة أن تكون البلدان على علم بالمجموعة الكاملة للقضايا التي ينطوي عليها الأمر لتكون في أفضل وضع لتحديد مصالحها.

ولاحظ المشاركون أيضاً أنه في حين أن هناك عدة ترتيبات دون إقليمية للاستثمار في أفريقيا، لا يوجد اتفاق للاستثمار على نطاق القارة، تتصدى البلدان الأفريقية في إطاره للقضايا المتعلقة باتفاقات الاستثمار، وتحلل القضايا المعنية بمزيد من العمق وتحدد مصالحها الخاصة. ومقارنة ببلدان آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وبمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن أفريقيا تعاني من وضع سيء في هذا الصدد.

ولاحظ المشاركون من ثم أن أحداثاً كهذه الندوة تتسم بأهمية جوهرية لأفريقيا وأعربوا عن أملهم في أن يتسنى عقد ندوة أخرى من هذا النوع لأفريقيا تدرس في تعمق القضايا الرئيسية ذات الصلة بالترتيبات الدولية، وبخاصة بعدها الإنمائي. ويمكن أن تستفيد ندوة كهذه أيضاً كثيراً من الورقة التقنية التي شرع الأونكتاد في إعدادها بشأن القضايا الرئيسية.

وفي هذا الصدد، لا بد من الاعتراف بأن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى الحصول على عناية ومساعدة خاصة في هذا المجال. ولذلك شجع المشاركون الأونكتاد على استكشاف إمكانية عقد ندوة تعنى بهذه المسائل خصيصاً لصالح أقل البلدان نمواً.

وأكد المشاركون أن عمل الأونكتاد ودعمه في هذا المجال لترتيبات الاستثمار الدولي يتسمان بأهمية رئيسية للبلدان النامية بوجه عام، وللأمم الأفريقية بوجه خاص. ورحبوا أيضاً بجهود تعزيز تعاون الأونكتاد مع المنظمات الإقليمية المعنية بهذه القضية.

المرفق الثالث

بيان المستشار القانوني الأقدم في الأونكتاد بشأن المنظمات غير الحكومية

(البند ٤(ج) من جدول الأعمال)

تتعلق تعليقاتي بمذكرة أمانة الأونكتاد TD/B/EX(15)/3 وCorr.1 المعنونة "المنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد". ويحق لنحو ١٧٠ منظمة غير حكومية المشاركة في أنشطة الأونكتاد. وترد أسماء المنظمات في الصفحات من ١٣ إلى ٢٥ من الوثيقة.

ويبت مجلس التجارة والتنمية في الطلبات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للحصول على مركز استشاري وفقاً لمعايير اعتمدها المجلس في عام ١٩٦٨ في المقرر ٤٣(د-٧). وقد أعيد نشر نص هذا المقرر في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من الوثيقة. ومن المعايير الواجب استيفاؤها ضرورة أن تكون المنظمة غير الحكومية المقدمة للطلب دولية في هيكلها، مما يعني ضرورة أن يكون لديها أعضاء في أكثر من بلد واحد.

واتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفس القاعدة لعدة سنوات. بيد أنه قرر في عام ١٩٩٦ أن يكون من حق المنظمات الوطنية غير الحكومية المشاركة أيضاً مستقبلاً في عمل المجلس وهيئاته الفرعية.

واقترحت أمانة الأونكتاد، في المذكرة المعروضة عليكم، أن الأونكتاد، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ربما يود أن يقرر منح المنظمات الوطنية غير الحكومية أيضاً حق المشاركة في عمل جميع هيئات الأونكتاد. وسيتطلب هذا القرار تعديلاً للنظام الداخلي أعيد نشره في الصفحات من ٩ إلى ١٢ من مذكرة الأمانة. وتبين هذه الصفحات بوضوح التعديلين على النظام الداخلي اللذين يقترح أن ينظر فيهما المجلس.

ولدي تعليق أود تقديمه في الختام بشأن طبيعة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل الأونكتاد. فوفقاً للنظام الداخلي، يحق لممثلي المنظمات التي يتم قبولها المشاركة بصفة مراقبين، دون حق التصويت، في الجلسات العامة للهيئات الحكومية الدولية. ويجوز لهم تقديم بيانات شفهية أو خطية بشأن مسائل تتصل ببند مدرج في جدول الأعمال لديهم بصدده اختصاص أو اهتمام خاص.